

## مسائل العقل

(تھاافت الفلاسفة - عشرون مسألة )

obeikandi.com

إن المسائل التي أدلى بها حجة الإسلام الإمام الغزالي تعد مسائل عقلية لكي يرد بها على الفلاسفة والمتكلمين حجة بحجة وفق منظومة فكرية ودلائل يرتكز عليها العقل المحض الذي أنتج الفلسفة، وهذه المسائل متداخلة ومتشابكة يصعب الفصل بينها ولكن تم إفرادها من أجل البراهين التي تأتي في مجملها للتعبير عن حالة الوعي الذي يمتلكها هذا الفيلسوف الإسلامي، ويقدم سلسلة منطقية وفق آلية التفكير لتوسيع ساحة المعرفة وإضافة جديدة للولوج في المسائل الفكرية التي تشغل العقل منذ أن خلق الإنسان، منها ما هو مباشر ومنها الآخر وفق استدلالات وركائز استخدمها من أجل الوصول إلى المعرفة وإيجاد تصورات لا يمكن أن يراها أو يلمسها بحواسه، فوضع المقدمات وتوصل إلى نتائج قد تكون متقاربة إلى حد ما بين المفكرين وقد تكون متباعدة قليلاً أو كثيراً وفي جانب آخر قد تصل إلى التناقض، والمسائل ستبقى مفتوحة للنقاش والاستدلال والمعرفة .

وعلى مر التاريخ أصبح هذا النتاج الفكري زاداً معرفياً وثقافياً يحتاجه الأفراد، والمتبحرون في العلم يجدون فيه المقدمات للبحث والتمحيص، وكذلك المجتمعات لبناء ركائز الحضارة ودعائم بنيتها النهضوية ولا أحد يجزم أنه يمتلك المعرفة كلها وإلا توقفت حركة الفكر منذ أمد بعيد، وربما خيل للبعض أن حركة الفكر تقف عند حد معين فهذا ضرب من المستحيل هو في ذات الوقت قصور عقلي ومسألة تحتاج إلى معالجة فهي من المسائل العقلية يمكن دراستها وفق أنماط التفكير السلوكي لآلية التفكير .

هذه المسائل عملنا على اختصارها من الشرح وبما يخدم البحث  
ليطلع القارئ على منمنمات التفكير عند أحد الفلاسفة المسلمين هو  
الإمام الغزالي .

## المسألة الأولى:

### في إبطال قولهم بقدوم العالم

تبقى الاجتهادات التي تكلم عنها الفلاسفة، والمفكرون،  
والمسلمون بين مد، وجزر، ولكنهم وضعوا بعض الجوانب التي يراد من  
ورائها وضع صيغة، واجتهادات تستند إلى العقل والمنطق ومن المحسوس  
إلى المجرد وفق ما امتلكه هذا الإنسان من عقل يتدبر به لنفسه، ومن  
حوله، ويذهب خارج هذه الدائرة إلى ما وراء الطبيعة (الميتافيزيقيا) فهذه  
المسألة التي أثارها الإمام الغزالي في حين توقف عندها جالينوس (في  
كتابه ما يعتقد جالينوس رأياً)<sup>(١٣٦)</sup> إلى التوقف عند هذه المسألة، وأنه  
لا يدري: العالم قديم أو محدث وإذا كان ذلك ليس مقصوداً وإنما  
استقصاء هذه المسألة على العقول ويراد من ذلك إيجاد أدله.

(١) قولهم يستحيل صدور حادث من قديم مطلقاً، لأننا إذا فرضنا  
القديم، ولم يصدر منه العالم مثلاً فإنما لم يصدر لأنه لم يكن للوجود  
مرجح، بل يكون وجود العالم ممكناً إمكاناً صرفاً، فإذا حدث بعد  
ذلك لم يخل، إما أن يتجدد وهذا مرجح ولم يحدث الآن ولم يحدث من

(١٣٦) تهافت الفلاسفة - سليمان دنيا - ص ٨٨

قبل، ويستترد الغزالي حول هذه المسألة ليقول أليس الإشكال قائماً في حدوثه وأنه من أين حدث؟! ولمَ حدث الآن، ولم يحدث قبله؟ أحدث الآن لا من جهة الله؟ فإن جاز حدوث حادث غير محدث، فليكن العالم حادثاً لا صانع له، وإلا فأى فرق بين حادث، وحادث؟! وإن حدث بإحداث الله فلمَ حدث الآن ولم يحدث قبل؟ أعدم آلة، أو قدرة، أو غرض، أو طبيعة.

فلما أن تبدل ذلك بالوجود حدث؟! عاد الإشكال بعينه. أو لعدم الإرادة؟ فتفتقر الإرادة إلى إرادة وكذا الإرادة الأولى، ويتسلسل إلى غير نهاية. ومهما كان العالم موجوداً واستحال حدوثه، ثبت قدمه لا محالة. فالاعتراض عليه من وجهين.

### الوجه الأول.

أن يقال: بم تتكرون على من يقول: إن العالم حدث بإرادة قديمة، اقتضت وجوده في الوقت الذي وجد فيه، وأن يستمر العدم إلى الغاية التي استمر إليها، فأن يبتدئ الوجود من حيث ابتداء، وأن الوجود قبله لم يكن مراداً فلم يحدث لذلك وأنه في وقته الذي حدث فيه مراد بالإرادة القديمة فحدث لذلك، فما المانع من هذا الاعتقاد وما المحيل له، فقبل وجود العالم كان المرید موجوداً، والإرادة موجودة، ونسبتها إلى المراد موجودة ويضيف الغزالي: وليس استحالة هذا الجنس في الموجب والموجب الضروري الذاتي، بل في العريف والوصفي، فإن الرجل إذا تلفظ بطلاق زوجته ولم تحصل الكينونة في الحال، لم يتصور أن تحصل بعده، لأنه جعل اللفظ علة للحكم، الوضع والاصطلاح، فلم يعقل تأخر المعلول إلا أن يعلن الطلاق بمجيء الغد، أو بدخول الدار، فلا

يقع بالحال، ولكن يقع عند مجيء الغد، وعند دخول الدار، فإنه جعل  
علة بالإضافة إلى شيء منتظر.

## الوجه الثاني،

في الاعتراض. هو أنا نقول أنتم في مذهبكم في ما استغنيتم عن  
تخصيص الشيء عن مثله، فإن العالم وجد عن السبب الموجب له على  
هيئات مخصوصة تماثل نقائضها فلم يختص ببعض الوجوه، واستحالة  
تمييز الشيء عن مثله في الفعل، أو في اللزوم بالطبع، أو بالضرورة لا تختلف.

فلو كان العالم الكلي أصغر أو أكبر من الوجه الذي وجد فيه  
فلا يتم النظام الحالي وكذلك ينطبق على الأفلاك، وعدد  
الكواكب، فالكبير يخالف الصغير والكثير يفارق القليل فيما يراد  
منه، فليس تماثله بل هي مختلفة إلا أن القوة البشرية تضعف عن درك  
الحكمة في مقاديرها، وتفاصيلها، وإنما تدرك الحكمة في بعضها  
كالحكمة في ميل فلك البروج عن معول النهار، فالأكثر لا يدرك  
السرف فيها، ولكن يعرف اختلافها.

(فيخرج من مجموع ذلك أن الحركة الدورية الدائمة الأبدية،  
مستند الحوادث كلها، ومحرك السماء حركتها الدورية نفوس  
السموات، فإنها حية نازلة منزلة نفوسنا بالنسبة إلى أبداننا، ونفوسها  
قديمة، فلا جرم أن الحركة الدورية التي هي موجبها أيضاً قديمة، ولما  
تشابهت أحوال النفس لكونها قديمة، تشابهت أحوال الحركات أي  
كانت دائرة أبداً)<sup>(١٣٧)</sup>

(١٣٧) تهافت الفلاسفة ص ١٠٨.

## المسألة الثانية:

في إبطال قولهم في أبدية العالم، والزمان، والمكان<sup>(١٣٨)</sup>

وتعتبر هذه المسألة جزءاً من المسألة الأولى، فإن العالم عندهم كما أنه أزلي لا بداية لوجوده، فهو أبدي لا نهاية لآخره، ولا يتصور فساده ولا فناؤه، بل لم يزل كذلك، ولا يزال أيضاً كذلك، فالعالم معلول، وعلته أزلية أبدية فكان المعلول مع العلة، ويقولون: إذا لم تتغير العلة لم يتغير المعلول، وعليه بنوا منع الحدوث، وهو بعينه جار في الانقطاع، وهذا مسلكتهم الأول.

والمسلك الثاني: أن العالم إذا عدم، فيكون عدمه بعد وجوده، فيكون له "بعد" فيه إثبات الزمان.

والمسلك الثالث: إن من ضرورات الفعل أن يكون حادثاً، وأن يكون له أول، فالماضي قد دخل كله في الوجود متلاحقاً، وإن لم يكن متساوفاً، وإذ قد تبين أنا لا نحيل بقاء العالم أبداً من حيث العقل بل نجوز إبقاءه وإفناءه، فإنما يعرف الواقع من قسمي الممكن بالشرع فلا يتعلق النظر فيه بالعقول.

والمسلك الرابع<sup>(١٣٩)</sup>: إذا عدم العالم بقي إمكان وجوده، إذ من الممكن لا ينقلب مستحيلاً وهو وصف إضافي، فيفتقر كل حادث

(١٣٨) تهاافت الفلاسفة ص ١٢٤

(١٣٩) تهاافت الفلاسفة - د. سليمان دنيا - ص ١٢٥

بزعمهم إلى مادة سابقة، وكل منعدم فيفتقر إلى مادة ينعدم عنها  
المواد، والأصول لا تتقدم؟ وإنما تنعدم الصور، والاعراض الحالة فيها.

(وما تمسك به جالينوس إذ قال: لو كانت الشمس مثلاً تقبل  
الانعدام لظهر فيها الذبول في مدة مديدة، والأرصاد الدالة على مقدارها  
منذ آلاف السنين)<sup>(١٤٠)</sup>

وإن مقدار الذبول غير محسوس والحس لا يقدر على إدراك ذلك.  
ولا يعرف إلا بالتقريب.

(وقيل أن العالم لا تنعدم جواهره لأنه لا يعقل سبب معدم لها وما لم  
يكن منعدمًا ثم انعدم، ولا بد أن يكون بسبب، إما أن يكون إرادة  
القديم سبحانه وتعالى وهو محال لأنه إذا لم يكن مريداً لعدمه، ثم  
صار مريداً فقد تغير، أو يؤدي إلى أن يكون القديم، وإرادته على نعت  
واحد في جميع الأحوال والمراد يتغير من العدم إلى الوجود ثم من الوجود  
إلى العدم، وما ذكرناه من استحالة وجود حادث بإرادة قديمة، يدل  
على استحالة العدم)<sup>(١٤١)</sup>

وهناك إشكال، هو أن المراد فعل المريد لا محاله، وكل من لم  
يكن فاعلاً ثم صار فاعلاً إن لم يتغير هو في نفسه، فلا بد أن يصير  
فعله موجوداً بعد أن لم يكن موجوداً، فإنه لو بقي كما كان لم يكن  
له فعل، والآن أيضاً لا فعل له، فإذا لم يفعل شيئاً، والعدم ليس بشيء

---

(١٤٠) تهافت الفلاسفة - د. سليمان دنيا ص ١٢٦.

(١٤١) تهافت الفلاسفة - د. سليمان دنيا ص ١٢٨.

فكيف يكون فعلاً! فإذا أعدم العالم وتجدد له فعل لم يكن، فما ذلك الفعل أهو وجود العالم؟ وهو محال، إذا انقطع الوجود! أو فعلة عدم العالم؟ وعدم العالم ليس بشيء، حتى يكون فعلاً، فإن أقل درجات الفعل أن يكون موجوداً، وعدم العالم ليس شيئاً موجوداً، حتى يقال: هو الذي فعلة الفاعل<sup>(١٤٢)</sup>.

ويضيف الدكتور سليمان دنيا: كان للفرق الإسلامية آراء حيال تلك المسألة.

فالمعتزلة قالوا: فعلة الصادر منه موجود، وهو الفناء، يخلقه لا في محل، فينعدم العالم كله دفعة واحدة وينعدم الفناء المخلوق بنفسه، حتى لا يحتاج إلى فناء آخر، فيتسلسل إلى غير نهاية، وهو فاسد في وجهين:

**أحدهما:** أن الفناء ليس موجوداً معقولاً، حتى يقدر خلقه، ثم إن كان موجوداً فلم ينعدم بنفسه من غير معدم؟

ثم بم يعدم العالم؟ فإنه إن خلق في ذات العالم وحل فيه فهو محال، لأن بحالٍ يلاقي المحلول فيه، فيجتمعان ولو في لحظة واحدة، فإذا جاز اجتماعهما، لم يكونا ضدين، فلم يفنه، وإن خلقه لا في العالم، ولا في محل فمن أين يضاد وجوده وجود العالم.

ويضيف أيضاً: ثم في هذه المذاهب شناعة أخرى، وهي أن الله تعالى لا يقدر إعدام بعض جواهر العالم دون بعض، بل لا يقدر على إحداث

(١٤٢) تهاافت الفلاسفة - د. سليمان دنيا ص ١٢٨

فناء، بعدم جواهر العالم كلها لأنها إذا لم تكن محل كان نسبتها إلى الكل على وتيرة واحدة<sup>(١٤٣)</sup>.

**الفرقة الثانية، الكرامية:** حيث قالوا: إن فعلة الإعدام، والإعدام عبارة عن موجود، يحدثه في ذاته تعالى الله عن قوله، فيصير العالم به معدوماً، وكذلك الوجود عندهم بإيجاد يحدثه في ذاته، فيصير الموجود، به موجوداً، وهذا أيضاً فاسد، إذ فيه كون القديم محل الحوادث.

ثم خروج عن المعقول إذ لا يعقل من الإيجاد إلا وجود، منسوب إلى إرادة، وقدرة، فإثبات شيء آخر سوى الإرادة، والقدرة، ووجود المقدور، وهو العالم، لا يعقل، وكذا الإعدام<sup>(١٤٤)</sup>.

**الفرقة الثالثة:** الأشعرية إذ قالوا: أما الأعراض فإنها تفتى بأنفسها ولا يتصور بقاءها لأنه لو تصور بقاءها، تصور فناءها، فالجواهر ليست باقية بأنفسها، ولكنها باقية ببقاء زائد على وجودها، فإذا لم يخلق الله سبحانه وتعالى البقاء، انعدمت لعدم البقاء، وهو أيضاً فاسد<sup>(١٤٥)</sup>.

**الفرقة الرابعة:** (طائفة أخرى من الأشعرية) قالوا: إن الأعراض تفتى بأنفسها أما الجواهر، فإنها تفتى بأن لا يخلق الله تعالى فيها حركة، ولا سكوناً، ولا اجتماعاً، ولا افتراقاً، فيستحيل أن يبقى جسم ليس بساكن، ولا متحرك فينعدم.

---

(١٤٣) المصدر السابق - ص ١٢٩.

(١٤٤) المصدر السابق - ص ١٢٩.

(١٤٥) المصدر السابق - ص ١٣٠.

وبهذا نرى الأشعرية مالوا إلى أن العدم ليس بفعل، إنما هو كف عن الفعل لما لم يعقلوا كون العدم فعلاً.

ويرى الفلاسفة: إذا بطلت هذه الطرق، لم يبق وجه للقول بجواز إعدام العالم، وهذا لو قيل بأن العالم حادث، فإنهم مع تسليمهم بحدوث النفس الإنسانية يدعون استحالة انعدامها بطريق أقرب مما ذكرناه<sup>(١٤٦)</sup>.

"وعندهم كل قائم بنفسه لا في محل، لا يتصور انعدامه بعد وجوده، سواء كان قديماً أو حادثاً، فإذا قيل لهم: مهما أوقدت النار تحت الماء انعدم الماء، قالوا لم ينعدم، ولكن انقلب بخاراً ثم ماء، فالمادة وهي الهولي باقية في الهواء، وهي المادة التي كانت محلاً لصورة الماء، وإنما خلقت الهولي صورة المائية، وليست صورة الهوائية، وإذا أصاب الهواء برد، تكثف، وانقلب ماء لا أن مادة تجددت، بل المادة مشتركة بين العناصر، وإنما تتبدل عليها صورها<sup>(١٤٧)</sup>.

---

(١٤٦) المصدر السابق - ص ١٣٠.

(١٤٧) المصدر السابق - ص ١٣١.

## المسألة الثالثة :

إن الله تعالى فاعل العالم، وصانعه، وإن العالم صنعه، وفعلة، وبيان أن ذلك مجاز عندهم وليس بحقيقة.

"فقد اتفقت الفلاسفة - سوى الدهرية - على أن للعالم صانعاً، وأن الله تعالى هو صانع العالم، وفاعلة، وأن العالم فعلة، وصنعه، وهذا تلبيس على أصلهم، بل لا يتصور على مساق أصلهم أن يكون العالم من صنع الله، من ثلاثة أوجه:

وجه الفاعل، ووجه في الفعل، ووجه في نسبة مشتركة بين الفعل والفاعل.

**فالأول:** هو أن يكون مريداً مختاراً عالماً بما يريد حتى يكون فاعلاً لما يريد حتى يكون فاعلاً لما يريد، والله تعالى - عندهم - ليس مريداً، بل لا صفة له أصلاً، وما يصدر عنه فيلزم منه لزوماً ضرورياً.

**والثاني:** أن العالم قديم، والفعل هو الحادث.

**الثالث:** أن الله تعالى عندهم من كل وجه، والواحد لا يصدر منه عندهم إلا واحد من كل وجه، والعالم مركب من مختلفات، فكيف يصدر عنه<sup>(١٤٨)</sup>

---

(١٤٨) تهاافت الفلاسفة. ص. ١٣٤.

## المسألة الرابعة :

في بيان عجزهم عن الاستدلال على وجود الصانع للعالم.

"الناس فرقتان: فرقة أهل الحق، وقد رأوا أن العالم حادث وعلمو ضرورة أن الحادث لا يوجد نفسه، فافتقر إلى صانع، معقل مذهبهم في القول بالصانع، فرقة أخرى هم الدهرية وقد رأوا أن العالم قديم، كما هو عليه، ولم يثبتوا له صانعاً ومعتقدتهم مفهوم، وإن كان الدليل يدل على بطلانه.

أما الفلاسفة فقد رأوا أن العالم قديم، ثم أثبتوا له صانعاً مع ذلك، وهذا المذهب بوصفه متناقضاً، لا يحتاج إلى بطلان<sup>(١٤٩)</sup>.

وإذا قيل إن للعالم صانعاً، لم نرد به فاعلاً مختاراً، يفعل بعد أن لم يكن يفعل كما يشاهد في أصناف الفاعلين من الخياط، والنساج، والبناء، بل نعني به علة العالم، ونسميه المبدأ الأول، على معنى أنه لا علة لوجوده، وهو علة لوجود غيره، فإن سميناه صانعاً فهذا التأويل.

وثبت موجود لا علة لوجوده، يدل عليه البرهان القطعي على قرب، فإننا نقول: العالم، موجوداته إما أن يكون لها علة، أو لا علة لها، فإن كان لها علة فتلك العلة لا علة لها؟ وكذا القول في علة العلة، فإما أن تتسلسل إلى غير نهاية وهو محال، وإما أن تنتهي إلى طرف، فالأخير علة أولى، لا علة لوجودها، فنسميها المبدأ الأول. وإن كان العالم موجوداً بنفسه لا علة له فقد ظهر المبدأ الأول، فإنه لم نعن به إلا موجوداً لا علة

(١٤٩) تهاافت الفلاسفة - ص ١٥٥.

له، وهو ثابت بالضرورة "إن لفظ الممكن، والواجب لفظ مهم، إلا أن يراد بالواجب ما لا علة لوجوده، ويراد بالممكن ما لوجوده علة زائدة على ذاته، فإن كان المراد هذا فلنرجع إلى هذه اللفظة، فنقول: كل واحد ممكن: على معنى أن له علة زائدة على ذاته، والكل ليس بممكن، على معنى أنه ليس له علة زائدة على ذاته خارجة عنه، وإن أريد بلفظ الممكن غير ما أردناه، فهو ليس بمفهوم"<sup>(١٥٠)</sup>.

### المسألة الخامسة :

في بيان عجزهم عن إقامة الدليل، على أن الله واحد، وأنه لا يجوز فرض اثنين واجبي الوجود كل واحد منهما لا علة له. واستدل لهم على ذلك بمسلكين:

#### المسلك الأول :

قولهم: إنهما لو كانا اثنين، لكان نوع وجوب الوجود مقولاً على كل واحد منهما، وما قيل عليه: إنه واجب الوجود فلا يخلو: إما أن يكون وجوب وجوده لذاته، فلا يتصور أن يكون لغيره، أو وجوب الوجود له لعة، فتكون ذات واجب الوجود معلولاً، وقد اقتضت علة له وجوب الوجود، ونحن لا نريد بواجب الوجود، إلا ما لا ارتباط لوجوده بعة، بجهة من الجهات، وزعموا: أن نوع الإنسان مقول على زيد وعلى عمرو وليس نريد إنساناً لذاته، إذ لو كان إنساناً لذاته، لما كان عمرو

---

(١٥٠) المصدر السابق - ص ١٥٧.

إنساناً، بل لعة جعلته إنساناً، وقد جعلت عمراً أيضاً إنساناً، فتكثرت الإنسانية بتكثر المادة الحاملة لها، وتعلقها بالمادة معلول ليس لذات الإنسانية، فكذلك ثبوت وجوب الوجود، إن كان لذاته، فلا يكون إلا له، وإن كان لعة، فهو إذن معلول، وليس بواجب الوجود، فقد ظهر بهذا أن واجب الوجود لا بد أن يكون واحداً<sup>(١٥١)</sup>.

### المسلك الثاني:

أن قالوا: لو فرضنا واجبي الوجود، لكانا متماثلين من كل وجه أو مختلفين، فإن كانا متماثلين من كل وجه، فلا يعقل التعدد والاثينية، إذ السوادان هما اثنان، إذا كان في محلين، أو في محل واحد، ولكن في وقتين، أو السواد والحركة في محل واحد في وقت واحد، هما اثنان لاختلاف ذاتيهما، أما إذا لم تختلف الذاتان كالسوادين، في محل واحد سوادان، لجاز أن يقال في حق كل شخص: إنه شخصان، ولكن ليس يتبين بينهما مغايرة وإذا استحال التماثل من كل وجه، ولا بد من الاختلاف، ولم يكن بالزمان ولا بالمكان فلا يبقى إلا الاختلاف في الذات<sup>(١٥٢)</sup>.

(١٥١) تهاافت الفلاسفة - ص ١٦٠

(١٥٢) تهاافت الفلاسفة ص ١٦٢، ١٦١.

## المسألة السادسة :

اتفقت الفلاسفة على استحالة إثبات العلم، والقدرة، والإرادة، للمبدأ الأول، كما اتفقت عليه المعتزلة، وزعموا أن هذه الأسامي وردت شرعاً، ويجوز إطلاقاً لغة، ولكن ترجع إلى ذات واحدة ولا يجوز إثبات صفة زائدة على ذاته<sup>(١٥٣)</sup>.

فاذن لا تخرج هذه الصفات بأن تكون صفات مقارنة لذات الأول عن أن تكون أشياء سوى الذات، فيوجب ذلك كثرة في واجب الوجود، وهو محال، فلهذا أجمعوا على نفي الصفات.

فيقال لهم: وبم عرفتم استحالة الكثرة من هذا الوجه، وأنتم مخالفون من كافة المسلمين سوى المعتزلة، فما البرهان عليه، فإن قول القائل: الكثرة محالة في واجب الوجود، مع كون الذات الموصوفة واحدة، يرجع إلى أنه يستحيل كثرة الصفات، وفيه النزاع، وليست استحالة معلومه بالضرورة فلا بد من البرهان<sup>(١٥٤)</sup>.

---

(١٥٣) تهافت الفلاسفة ص ١٧٢.

(١٥٤) تهافت الفلاسفة ص ١٧٢.

## المسألة السابعة :

في إبطال قولهم: إن الأول لا يجوز أن يشارك غيره في جنس ويفارقه  
بفصل وأنه لا يتطرق إليه انقسام، في حق العقل، بالجنس، والفصل.

وقد اتفقوا على هذا، وبنوا عليه أنه إذا لم يشارك غيره بمعنى جنسي،  
ولم ينفصل عنه بمعنى فعلي، فلم يكن له حد، إذ الحد ينتظم مع الجنس،  
والفصل، وما لا تركيب فيه، فلا حد له، وهذا نوع من التركيب<sup>(١٥٥)</sup>.

"وزعموا أن قول القائل: إنه لا يساوي المعلول الأول في كونه  
موجوداً، وجوهراً وعلّة لغيره"<sup>(١٥٦)</sup>

"وزعموا أيضاً أن الوجود لا يدخل قط في ماهيات الأشياء، بل هو  
مضاف إلى الماهية، إما لازماً لا يفارق كالسما، أو وارداً بعد أن لم يكن  
كالأشياء الحادثة، فالمشاركة في الوجود ليست مشاركة في الجنس"<sup>(١٥٧)</sup>.

"إن هذا النوع من التركيب من أين عرفتم الاستحالة، ولا دليل  
عليه، إلا قولكم المحكى عنكم في نفس الصفات، وهو أن المركب  
من الجنس، والفصل مجتمع من أجزاء، فإن كان يصح لواحد: من  
الأجزاء، أو الجملة، في حال وجود دون الآخر، فهو واجب الوجود دون  
عدها، وإن كان لا يصح للأجزاء، وجود، دون المجتمع، ولا للمجتمع  
وجود دون الأجزاء، فالكل معلول محتاج"<sup>(١٥٨)</sup>.

(١٥٥) تهافت الفلاسفة ص ١٨٤.

(١٥٦) تهافت الفلاسفة ص ١٨٤.

(١٥٧) تهافت الفلاسفة ص ١٨٤.

(١٥٨) المصدر السابق - ص ١٨٦.

## المسألة الثامنة :

في إبطال قولهم: إن وجود الأول بسيط "أي هو وجود محض، ولا ماهية، ولا حقيقة يضاف الوجود إليها بل الوجود الواجب له كالماهية لغيره"<sup>(١٥٩)</sup>.

والكلام عليه من وجهين:

**الأول المطالبة بالدليل:** فيقال: بمَ عرفتم ذلك؟! أضرورة العقل أو

نظره؟ وليس بضروري فلا بد من ذكر طريق النظر.

فلو كانت له ماهية، لكان الوجود مضافاً إليها، وتابعاً لها، ولازماً لها، والتابع معلول، فيكون الوجود الواجب معلولاً، وهو متناقض.

وهذا رجوع إلى منبع التلبس، في إطلاق لفظ الوجود الواجب، فإننا نقول: له حقيقة وماهية، وتلك الحقيقة موجودة - أي ليست معدومة - منفية - ووجودها مضاف إليها وإن أحبوا أن يسموه تابعاً ولازماً، فلا مشاحة في الأسماء، بعد أن يعرف أنه لا فاعل للوجود، بل لم يزل هذا الوجود قديماً، من غير علة فاعلية. فإن عنوا بالتابع والمعلول، أن له علة فاعلية، فليس كذلك، وإن عنوا غيره فهو مسلّم ولا استحالة فيه، إذ الدليل لم يدل إلا على قطع تسلسل العلل، وقطعه بحقيقة موجودة، وماهية ثابتة، ممكن، فليس يحتاج فيه إلى سلب الماهية<sup>(١٦٠)</sup>.

**الثاني:** هو أن نقول: وجود بلا ماهية، ولا حقيقة، غير معقول، وكما لا نعقل عدماً مرسلأ، إلا بالإضافة إلى موجود بقدر عدمه، فلا نعقل وجوداً مرسلأً إلا بالإضافة حقيقة معينة، ولا سيما إذا تعين ذاتاً واحدة .

(١٥٩) المصدر السابق - ص ١٩٠.

(١٦٠) المصدر السابق - ص ١٩٠.

فكيف يتعين واحداً متميزاً عن غيره بالمعنى، ولا حقيقة له؟ فإن نفي الماهية نفي للحقيقة، وإذا انتفت حقيقة الموجود، لم يعقل الموجود، فكأنهم قالوا: **وجود لا موجود، وهو متناقض** (١٦١).

ويدل عليه أنه لو كان هذا معقولاً، لجاز أن يكون في المعلومات وجود لا حقيقة له، يشارك الأول في كونه وجوداً لا حقيقة له، ولا ماهية له، وبيانه في أن له علة، والأول لا علة له، فلم لا يتصور هذا المعلومات؟ وهل له سبب إلا أنه غير معقول في نفسه؟ وما لا يعقل في نفسه، فبأن تنفي علة لا يصير معقولاً، وما يعقل، فبأن تقدر له علة لا يخرج عن كونه معقولاً (١٦٢).

والتأهي إلى هذا الحد في المعقولات، غاية ظلماتهم، فقد ظنوا أنهم يتزهون فيما يقولون، فأنتهى كلامهم إلى النفي المجرد، فإن نفي الماهية نفي للحقيقة، فلا يبقى مع نفي الحقيقة، إلا لفظ الوجود، ولا مسمى له أصلاً، إذا لم يضاف إلى ماهية، فإن قيل: حقيقته أنه واجب الوجود، وهو الماهية.

قلنا: ولا معنى الواجب إلا نفي العلة، وهو سلب لا تتقدم به حقيقة ذات، ونفي العلة عن الحقيقة لازم للحقيقة، فلتكن الحقيقة معقولة، حتى توصف بأنها لا علة لها، ولا يتصور عدمها، إذ لا معنى للوجود إلا هذا.

(١٦١) المصدر السابق - ص ١٩١.

(١٦٢) المصدر السابق - ١٩٢.

على أن الوجوب إن زاد على الوجود، فقد جاءت الكثرة، وإن لم يزد، فكيف يكون الماهية؟! والوجود ليس بماهية، فكذا ما لا يزيد عليه<sup>(١٦٣)</sup>.

### المسألة التاسعة :

في تعجيزهم عن إقامة الدليل على أن الأول ليس بجسم

هذا يستقيم لمن يرى أن الجسم حادث، من حيث إنه لا يخلو عن الحوادث، وكل حادث يفتقر إلى محدث، فأما أنتم إذا عقلتم جسماً قديماً، لا أول لوجوده، مع أنه لا يخلو عن الحوادث، فلم يمتنع أن يكون الأول جسماً؟! إما الشمس، وإما الفلك الأقصى، وإما غيره لأن الجسم لا يكون إلا مركباً منقسماً إلى جزأين، وبالكمية، وإلى الهيولى والصورة بالقسمة المعنوية، وإلى أوصاف يختص بها لا محالة، حتى يبين سائر الأجسام، وإلا فالأجسام متساوية في أنها أجسام وواجب الوجود واحد، لا يقبل القسمة بهذه الوجوه كلها.

### المسألة العاشرة :

في تعجيزهم عن إقامة الدليل على أن للعالم صناعاً وعلّة .

إن من ذهب إلى أن كل جسم، فهو حادث لأنه لا يخلو من الحوادث، عقل مذهبهم في قولهم : إنه يفتقر إلى صانع وعلّة<sup>(١٦٤)</sup>.

(١٦٣) المصدر السابق - ١٩٣

(١٦٤) تهافت الفلاسفة - ص ١٦٩

فالأجسام التي في السموات، قديمة، والعناصر الأربعة التي هي حشو فلك القمر، وأجسامها وموادها، قديمة<sup>(١٦٥)</sup>، وإنما تتبدل عليها الصور بالأمزجات والأستحالات، وتحدث النفوس الإنسانية، والحيوانية، والنباتية، وهذه الحوادث تنتهي علها إلى الحركة الدورية، والحركة الدورية قديمة، ومصدرها نفس قديمة للفلك، فإذن لا علة للعالم، ولا صانع لأجسامه، بل هو كما هو عليه، ولم يزل قديماً كذلك بلا علة - اعني الأجسام - فما معنى قولهم :

إن هذه الأجسام، وجودها بعلة وهي قديمة وإذا قيل : الدليل عليه أن هذه الأجسام، إما أن تكون واجبة الوجود وهو محال وإما أن تكون ممكنة، وكل ممكن يفتقر إلى علة، فهذا لا يفهم لفظ الوجود، وممكن الوجود، فكل تلبساتهم مخبأة في هاتين اللفظتين فلنعدل إلى المفهوم، وهو نفي العلة وإثباتها، فكأنهم يقولون : هذه الأجسام لها علة أم لا علة لها ؟!

فيقول الدهري، لا علة لها فما المستكر ؟! . وإن عني بالإمكان هذا (ماله علة) فنقول إنه واجب وليس بممكن، وقولهم : إن الجسم لا يمكن أن يكون واجباً تحكم لا أصل له<sup>(١٦٦)</sup>، ومن لا يعتقد حدوث الأجسام، فلا أصل لاعتقاده في الصانع أصلاً .

---

(١٦٥) تهافت الفلاسفة - ص ١٩٦

(١٦٦) المصدر السابق - ص ١٩٧

## المسألة الحادية عشرة :

في تعجزهم من يرى منهم أن الأول يعلم غيره، ويعلم الأنواع، والأجناس بنوع كلي.

فالمسلمون لما انحصر عندهم الوجود، في حادث وقديم، ولم يكن عندهم قديم إلا الله سبحانه وتعالى - وصفاته، وكان ما عداه حادثاً من جهته بإرادته حصل عندهم مقدمة ضرورية في علمه، فإن المراد - بالضرورة - لا بد أن يكون معلوماً للمريد فبنوا عليه أن الكل معلوم له، لأن الكل مراد له، وحادث بإرادته، فلا كائن إلا وهو حادث بإرادته، و لم يبق إلا ذاته .

ومهما ثبت أنه مرید عالم بما أرادته فهو حي بالضرورة، وكل حي يعرف غيره، فهو بأن يعرف ذاته أولى، فصار الكل عندهم معلوماً لله تعالى، وعرفوه ( بالعلم ) بهذا الطريق، بعد أن بان لهم أنه مرید لإحداث العالم<sup>(١٦٧)</sup> فيُرجع هذا الكلام ابن سينا إلى فئتين .

فالأول موجود لا في المادة، وكل موجود لا في مادة فهو عقل محض، وان التعلق بالمادة والاشتغال بها ونفس الأدمي مشغولة بها - أي البدن - فإذا انقطع شغله بالموت، ولم يكن قد تدنس بالشهوات البدنية، والصفات الرديئة المتعدية إليه من الأمور الطبيعية، انكشفت له حقائق المعقولات، ولا يشذ عنهم شيء، لأنهم أيضاً عقول مجردة، لا في مادة .

---

(١٦٧) تهافت الفلاسفة ص ١٩٨ .

فإن الأول موجود لا في مادة، ونسلم أنها مانع، ولا نسلم أنها مانع فقط، وينتظم قياسها، على شكل (( القياس الشرطي )) وهو أن يقال : إن كان هذا في مادة، فهو لا يعقل الأشياء، ولكنه ليس في المادة، فإذا يعقل الأشياء، فهذا استثناء (( نقيض المقدم )) واستثناء (( نقيض المقدم )) غير منتج بالاتفاق، وهو كقول القائل : إن كان هذا إنساناً، فهو حيوان ولكنه ليس بإنسان، فإذاً ليس بحيوان .

وهذا لا يلزم، إذ ربما لا يكون إنساناً، ويكون فرساً، فإذاً ليس حيواناً، نعم استثناء (( نقض مقدم )) ينتج (( نقض التالي )) على ما ذكر في المنطق بشرط، هو ثبوت انعكاس (( التالي على المقدم )) وذلك بالحصر، هو كقولهم إن كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود، لكن الشمس ليست طالعة فالنهار غير موجود، لأن وجود النهار لا سبب له، سوى طلوع الشمس، فكان أحدهما منعكساً على الآخر<sup>(١٦٨)</sup>.

الثاني : قوله: إنا وان لم نقل : إن الأول مرید للأحداث، ولا إن الكل حادث حدوثاً زمانياً، فإنا نقول: إنه فعلة، وقد وجد منه، إلا أنه لم يزل بصفة الفاعلين فلم يزل فاعلاً: ولا نفارق غيرنا إلا في هذا القدر، وأما في أصل الفعل فلا، وإذا وجب كون الفاعل عالماً . بالاتفاق . بفعله فالكل عندنا من فعله<sup>(١٦٩)</sup>

والجواب عنده من وجهين:

---

(١٦٨) تهافت الفلاسفة ص ٢٠٠

(١٦٩) تهافت الفلاسفة ص ٢٠٠

أحدهما: أن الفعل قسمان

**إرادتي،** كفعل الحيوان والإنسان، كما في الصناعات البشرية.

**طبيعي،** كفعل الشمس في الإضاءة، والنار في التسخين، والماء في

التبريد.

ثم يقال: بم تتكرون على من يقول من الفلاسفة: إن ذلك ليس بزيادة شرف، فإن العلم إنما احتاج إلى غيره، ليستفيد به كمالاً، فإنه في ذاته ناقص، والإنسان شرف بالمعقولات، إما ليطلع على مصالحه في العواقب، في الدنيا والآخرة، وإما لتكمل ذاته المظلمة الناقصة، وكذا سائر المخلوقات.

وأما ذات الله سبحانه وتعالى، فمستغنية عن التكميل، بل لو قدر له علم يكمل به، لكانت ذاته، من حيث ذاته، ناقصةً.

### المسألة الثانية عشرة :

في تعجيزهم عن إقامة الدليل على أنه يعرف ذاته أيضاً.

المسلمون لما عرفوا حدوث العالم بالإرادة، استدلوا بالإرادة على العلم ثم بالإرادة والعلم جميعاً، على الحياة، ثم بالحياة على أن شكل كل شيء حي، يشعر بنفسه، وهو حي، فيعرف أيضاً ذاته، فكان هذا منهجاً معقولاً، في غاية المتانة<sup>(١٧٠)</sup>

(١٧٠) تهافت الفلاسفة - ص ٢٠٣.

فإذا قيل: كان من لا يعرف نفسه، فهو ميت، فكيف يكون الأول ميتاً؟

قلنا: فقد لزمكم ذلك على مسافات مذهبكم، إذ لا فضل بينكم وبين من قال: كل من لا يفعل بإرادة، وقدرة واختيار، ولا يسمع ولا يبصر، فهو ميت، ومن لا يعرف غيره فهو ميت، فإن كان الأول خالياً عن هذه الصفات كلها، فأى حاجة به إلى أن يعرف ذاته؟! فإن عادوا إلى أن كل ما هو بريء عن المادة، فهو عقل بذاته، فيعقل نفسه<sup>(١٧١)</sup>.

### المسألة الثالثة عشرة

في إبطال قولهم: إن الله . تعالى عن قولهم . لا يعلم الجزئيات المنقسمة بانقسام الزمان: إلى الكائن، وما كان وما يكون. ويبين ذلك بمثال.

أن الشمس مثلاً تتكسف بعد أن لم تكن منكسفة، ثم تتجلي، فتحصل لها ثلاثة أحوال - أعني الكسوف -

حال هو فيها معدوم، منتظر الوجود، أي سيكون.

وحال هو فيها موجود، أي هو كائن.

وحال ثالثة هو فيها معدوم، ولكنه كان من قبل.

---

(١٧١) تهافت الفلاسفة - ص ٢٠٤

وبهذا سيكون ثلاثة علوم مختلفة، فإننا نعلم

أولاً: أن الكسوف معدوم، وسيكون .

ثانياً: أنه كائن.

ثالثاً: أنه كان، وليس كائن الآن.

وهذه العلوم الثلاثة متعددة ومختلفة، وتعاقبها على المحل يوجب تغير الذات العالمة فإنه لو علم بعد الانجلاء، أن الكسوف موجود الآن، كما كان قبل لكان جهلاً لا علماً، ولو علم عند وجوده انه معدوم، لكان جاهلاً، فبعض هذه لا يقوم مقام بعض<sup>(١٧٢)</sup>.

ويعلل الغزالي أن علمه بجميع الحوادث، فإنها إنما تحدث بأسباب، وتلك الأسباب لها أسباب أخرى، إلى أن تنتهي إلى الحركة الدورية السماوية.

سبب الحركة الدورية نفس السموات، وسبب تحريك النفوس، الشوق إلى التشبه بالله تعالى، والملائكة المقربين، فالكل معلوم له أي منكشف له انكشافاً واحداً متناسباً لا يؤثر فيه الزمان، وعلى هذا فحال الكسوف لا يقال إنه يعلم أن الكسوف موجود الآن ولا يعلم بعده أنه انجلى الآن.

وكل ما يجب في معرفته الإضافة إلى الزمان، فلا يتصور أن يعلمه لأنه يوجب التغيير.

---

(١٧٢) تهافت الفلاسفة - ص ٢٠٦

## المسألة الرابعة عشرة :

في تعجيزهم عن إقامة الدليل على أن السماء حيوان يطيع الله تعالى بحركته الدورية.

فالفلاسفة قالوا: إن السماء حيوان، وإن لها نفساً، نسبتها إلى بدن السماء، كنسبة نفوسنا إلى أبداننا، وكما أن أبداننا تتحرك بالإرادة، نحو أغراضها، بتحريك النفس فكذا السموات، وإن غرض السموات بحركتها الدورية عبادة رب العالمين، فالحيوانات مع اختلاف أشكالها مشتركة في قبول الحياة<sup>(١٧٤)</sup>.

وكل محرك فيما أن يكون منبعثاً، من ذات المتحرك، كالطبيعة في حركة الحجر إلى أسفل، والإرادة في حركة الحيوان مع القدرة، وإما أن يكون المحرك خارجاً ولكن يحرك عن طريق القسر، كدفع الحجر إلى فوق وكل ما يتحرك بمعنى في ذاته، فيما أن لا يشعر ذلك الشيء، بالحركة، ونحن نسميه طبيعة كحركة الحجر إلى أسفل وإما أن يشعر بها، ونحن نسميه إرادياً ونفسانياً.

فصارت الحركة بهذه التقسيمات الحاصرة، والدائرة بين النفي والإثبات، إما قسرية وإما طبيعية وإما إرادية، وإذا بطل قسمان تعين الثالث.

---

(١٧٤) تهافت الفلاسفة - ص ٢١٨

ويضيف الغزالي:

إن الحركة قسرية، ومبدؤها إرادة الله تعالى، فإننا نقول: حركة الحجر إلى أسفل أيضاً قسرية، تحدث بخلق الله تعالى فيه، الحركة، وكذا القول في سائر حركات الأجسام، التي ليست حيوانية.

فيبقى استبعادهم، أن الإرادة لم اختصت به؟ وسائر الأجسام تشاركها في الجسمية.

فقد بينا، أن الإرادة القديمة من شأنها تخصيص الشيء عن مثله، وأنهم مضطرون إلى إثبات صفة هذا شأنها، في تعيين الحركة الدورية، وفي تعيين موضع القطب والنقطة.

### المسألة الخامسة عشرة :

في إبطال ما ذكره من الغرض المحرك للسماء.

وإن الفلاسفة قالوا إن السماء مطيعة لله، بحركتها، ومتقربة إليه، لأن كل حركة بالإرادة، فهي لغرض، إذ لا يتصور أن يصدر الفعل والحركة من حيوان، إلا إذا كان الفعل أولى به من الترك، وإلا فلو استوى الفعل، والترك لما تصور الفعل.

ثم التقرب إلى الله تعالى، ليس معناه طلب الرضى، والحذر من السخط، فإن الله تعالى يتقدس عن السخط، والرضى، فإن أطلقت

هذه الألفاظ، فعلى سبيل المجاز، يكنى بها، عن إرادة العقاب، وإرادة الثوابت.

فلا يجوز أن يكون التقرب، بطلب التقرب منه في المكان، فإنه محال، فلا يبقى إلا طلب القرب منه في الصفات، فإن الوجود الأكمل، وجوده، وكل وجود بالإضافة إلى وجوده ناقص، وللتقصان درجات، وتفاوت، فالملك أقرب إليه صفة لا مكاناً، وهو المراد بالملائكة المقربين، أعني الجواهر العقلية التي لا تتغير، ولا تفسى، ولا تستحيل، وتعلم الأشياء على ما هي عليه، والإنسان كلما ازداد قريباً، من الملئكة في الصفات، ازداد قريباً من الله تعالى، ومنتهى طبقة الآدميين، التشبه بالملئكة<sup>(١٧٥)</sup>.

### المسألة السادسة عشرة :

في إبطال قولهم إن نفوس السموات مطلعة على جميع الجزئيات الحادثة في هذا العالم.

وإن المراد باللوح المحفوظ، نفوس السموات، وإن انتعاش جزئيات العالم فيها يضاهي انتعاش المحفوظات، في القوة الحافظة، المدعة في دماغ الإنسان، لا أنه جسم صلب عريض، مكتوب عليه الأشياء، كما يكتب الصبيان على اللوح، لأن تلك الكتابة، تستدعي كثرتها، اتساع المكتوب عليه، وإذا لم يكن للمكتوب نهاية، لم يكن

---

(١٧٥) تهافت الفلاسفة ص ٢٢٢.

للمكتوب عليه نهاية، ولا يتصور جسم لا نهاية له، ولا تمكن خطوط لا نهاية لها، على جسم، ولا يمكن تعريف أشياء لا نهاية لها على جسم بخطوط معدودة<sup>(١٧٦)</sup>.

وأن هذه الصور الجزئية، تفيض على النفوس السماوية منها، وهي أشرف من الملائكة السماوية، لأنها مفيدة، وهذه مستقيدة، والمفيد أشرف من المستفيد ولذلك عبّر عن الأشرف بـ "القلم" فقال تعالى " علم بالقلم " لأنه كالنقاش المفيد، مثل المعلم بالقلم، وشبه المستفيد باللوح وهذا مذهبه.

ونحن إنما لا نعلم ما يقع في المستقبل، لأننا لا نعلم جميعاً أسبابها، ولو علمنا جميع الأسباب لعلمنا جميع المسببات، فإننا مهما علمنا، أن شخصاً سيأكل نعلم أنه سيشبع.

وكل هذه الأسباب لا نعلمها، وربما نعلم بعضها، فيقع لنا حدس بوقوع المسبب، فإن عرفنا أغلبها وأكثرها، حصل لنا ظن ظاهر بالوقوع، فلو حصل لنا العلم بجميع الأسباب، لحصلت المعرفة بجميع المسببات، إلا أن السماوات كثيرة، ثم لها اختلاط بالحوادث الأرضية، وليس في القوة البشرية الإطلاع عليها، ونفوس السموات مطلعة عليها، لاطلاعها على السبب الأول، ولوازمها، ولوازم لوازمها، إلى آخر السلسلة<sup>(١٧٧)</sup>.

---

(١٧٦) تهافت الفلاسفة ص ٢٢٦.

(١٧٧) تهافت الفلاسفة ص ٢٢٨.

ي إذ يشرح الغزالي مسألة الحركة الكلية والجزئية للأشخاص والحركة السماوية، فللأشخاص هناك تصور جزئي للأماكن، والجهات وفق تفاصيل يجب معرفتها.

أما الحركات السماوية فليست هناك إلا جهة واحدة كالسقوط مثلاً. وهناك أيضاً يوجد فيها الاختلاف من حيث النفس الإنسانية، ففي جوهرها تدرك جميع الأشياء، واشتغالها بالشهوة، والغضب، والحرص، والحقد، وما تجلبه الحواس.

أما النفوس الفلكية فبريئة عن هذه الصفات ولا يعترها شاغل ولا يستغرقها هم، وألم، وهذه هي العلوم الإلهية الستة عشرة.

أما العلوم الملقبة بالطبيعيات فهي كثيرة، نذكر منها الأصول والفروع، فالأصول: ثمانية أقسام<sup>(١٧٨)</sup>:

**الأول:** يذكر فيه ما يلحق الجسم، من حيث أنه جسم، من الانقسام، والحركة، والتغير وما يلحق الحركة ويتبعها، من الزمان، والمكان، والخلاء، ويشتمل عليه كتاب سمع الكيان.

**الثاني:** يعرف أحوال وأقسام أركان العالم التي هي السموات.

ويشتمل عليه كتاب "السماء والعالم السفلي"

**الثالث:** يعرف فيه أحوال الكون، والفساد، ويشتمل عليه كتاب "الكون والفساد"

---

(١٧٨) تهافت الفلاسفة ص ٣٣٤.

**الرابع:** في الأحوال التي تعرض، للعناصر الأربعة، من الامتزاجات التي تحدث من الآثار العلوية، الأمطار، والرعد، والغيوم، والبرق، والصواعق...

**الخامس:** الجواهر المعدنية.

**السادس:** في أحكام النبات.

**السابع:** في الحيوانات وفيه كتاب طبائع الحيوان.

**الثامن:** في النفس الحيوانية، والقوى الداركة، وأن النفس الإنسانية لا تموت بموت البدن، وأنها جوهر روحي يستحيل الفناء.

أما فروعها فسبعة<sup>(١٧٩)</sup> :

**الأول:** الطب، ومقصوده معرفة مبادئ، بدن الإنسان، وأحواله من الصحة والمرض، وأسبابها، ودلائلها، ليدفع المرض، وتحفظ الصحة.

**الثاني:** في أحكام النجوم، وهو تخمين الاستدلال، من أشكال الكواكب، وامتزاجها على ما يكون من أحوال العالم، والملك، والمواليد، والسنين.

**الثالث:** علم الفراسة، وهو استدلال من الخلق على الأخلاق.

**الرابع:** التعبير، وهو استدلال، من المتخيلات الحلمية، على ما شاهده النفس من عالم الغيب، فشبهته القوة المتخيلة، بمثال غيره.

---

(١٧٩) تهافت الفلاسفة ص ٣٣٥.

**الغفاس:** علم الطلسمات، وهو تأليف القوى السماوية، بقوى بعض الأجرام الأرضية ليتألف من ذلك قوة، تفعل فعلاً غريباً، في العالم الأرضي.

**السادس:** علم النيرنجات، وهو مزج قوى الجواهر الأرضية ليحدث فيها أمور غريبة.

**السابع:** علم الكيمياء، ومقصوده تبديل خواص الجواهر المعدنية، ليتوصل إلى تحصيل الذهب، والفضة، بنوع من الحيل.

إن هذا الاقتران متلازم بالضرورة، فليس في المقدور، ولا في الإمكان، إيجاد السبب دون المسبب، ولا وجود المسبب دون السبب.

وإن هذه النفوس الإنسانية جواهر قائمة بحالها ليست منطبعة بالجسم، وإن معنى الموت هو انقطاع علاقتها مع الجسم بانقطاع التدبير، وإلا فهو قائم بنفسه، وإن هذه النفوس يستحيل عليها العدم، بل هي إذا وجدت فهي أبدية، سرمدية لا يتصور فناؤها.

كما لا يتصور الفلاسفة رد هذه النفوس إلى الأجسام، وهذه الأجساد لها بحث مطول في هذه القضية.

### **المسألة السابعة عشرة :**

الاقتران بين ما يعتقد في العادة سبباً، وبين ما يعتقد مسبباً، ليس ضرورياً عندنا، بل كل شيئين، ليس هذا ذلك، ولا ذلك هذا، وليس وجود أحدهما هو إثبات الآخر ولا نفيه متضمناً نفي الآخر، وليس وجود

أحدهما وجود للآخر<sup>(١٨٠)</sup> ويضيف الغزالي<sup>(١٨١)</sup> إن النظر في تلك المسائل والأمر الخارجة عن الحصر يطول، فلنعين مثلاً وهو الاحتراق في القطن مثلاً، عند ملاقاته النار، فإننا نجوز وقوع الملاقاة بينهما دون الاحتراق، ونجوز حدوث انقلاب القطن، رماداً محترقاً، دون ملاقاته النار. وهم ينكرون جوازه.

فإن فاعل الاحتراق بخلق السواد في القطن والتفرقة في أجزاءه وجعله حرقاً، أو رماداً، هو الله تعالى، إما بواسطة الملائكة، أو بغير وساطة فأما النار وهي جماد، فلا فعل لها.

وإن هذا التساوت يدل على الغزالي إذ لا خلاف في أن انسلال الروح والقوى المدركة والمحركة، في نطفة الحيوانات، ليس يتولد عن الطبائع، المحصورة في الحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة، ولا أن الأب فاعل ابنه بإيداع النطفة في الرحم، ولا هو فاعل حياته، وبصره، وسمعه، وسائر المعاني التي هي فيه، ومعلوم أنها موجودة عنده، ولم يقل أحد، إنها موجودة به، بل وجودها من جهة الأول، إما بغير واسطة، وإما بواسطة الملائكة، الموكلين بهذه الأمور الحادثة.

ولو لم يكن ذلك جائزاً بأن يلقي نبي في النار، فلا يحترق إما بتغيير صفة النار، أو بتغيير صفة النبي عليه السلام، فيحدث من الله تعالى.

(١٨٠) تهاافت الفلاسفة ص ٢٣٩.

(١٨١) تهاافت الفلاسفة ص ٢٣٩.

وهذا إما بتغيير صفة النار بأن تبقى سخونتها داخل النار، وليس خارجها، أو بتغيير بدن النبي صفة، فلا تخرجه عن كونه لحماً وعظماً. وإن تغيير صفة، ودخولها في صفة أخرى تدل على انعدام صفة سابقة، ودخولها في صفة جديدة.

### المسألة الثامنة عشرة :

في تعجيزهم عن إقامة البرهان العقلي على أن النفس الإنسانية جوهر روحاني قائم بنفسه لا يتحيز وليس بجسم، ولا منطبع في جسم، ولا هو متصل بالبدن، ولا هو منفصل عنه، كما أن الله ليس خارج العالم، ولا داخل العالم، وكذا الملائكة عندهم<sup>(١٨٢)</sup>.

ويقول الغزالي: إن الخواص في هذا يستدعي شرح مذهبهم في القوى الحيوانية، والإنسانية والقوى الحيوانية: تنقسم عندهم إلى قسمين: ظاهرة، وباطنة:

**الظاهرة:** هي الحواس الخمس، وهي معان منطبعة في الأجسام، أعني هذه القوى أما الباطنة، فهي ثلاث:

١. القوة الخيالية: في مقدم الدماغ وراء القدرة المبصرة، وفيها تبقى صور الأشياء المرئية بعد تغميض العينين.

---

(١٨٢) تهاافت الفلاسفة ص ٢٥٢

٢- القوة الوهمية: وهي تدرك المعاني، والذي لا يستدعي وجوده، ومعرفته جسماً وهي محل التجويف الأخير من الدماغ.

أما الثالثة: فهي القوة التي تسمى في الحيوانات "متخيلة" وفي الإنسان "مفكرة" وشأنها في تركيب الصور المحسوسة بعضها مع بعض وتركيب المعاني على الصور، فقد يتخيل المرء فرساً يطير، أو إنساناً رأسه رأس فرس.

### أما القوة المحركة فتنقسم إلى:

محركة على معنى أنها باعثة على الحركة.

وهي القدرة النزوعية الشعورية التي ارتسمت في القوى الخيالية ولها شعبتان:

قوة شهوانية: وهي تبعث على تحريك، يقرب به من الأشياء المتخيلة ضرورية أو نافعة، طلباً للذة.

قوة عضلية: وهي قوة تبعث على تحريك، يدفع به الشيء المتخيل، ضاراً أو مفسداً، طلباً للغاية.

أما القوة المحركة على أنها فاعلة، مباشرة للحركة فهي تبعث في الأعصاب، والعضلات من شأنها أن تشنج العضلات، فتجذب الأوتار والرباطات، المتصلة بالأعضاء إلى جهة الموضع الذي فيه القوة، أو ترخيها وتمدها طولاً، فتصير الأوتار والرباطات، إلى خلاف الجهة.

أما النفس العاقلة الإنسانية، المسماة عندهم بالناطقة المستمدة من العقل فتسبب له قوتين (قوة عاملة، وقوة عاملة).

وإن كان العقل لا يدرك بألة جسمانية، فهو لا يعقل نفسه، والتالي محال، لأنه يعقل نفسه، ولا يدرك نفسه، والعقل كما يعقل غيره...؟ فإن كان العقل أيضاً لا يدرك إلا بجسم، فلا يدرك نفسه، وكما يعقل غيره يعقل نفسه، ويعقل غيره كما يعقل نفسه.

### المسألة التاسعة عشرة :

في إبطال قولهم: إن النفوس الإنسانية، يستحيل عليها العدم بعد وجودها وإنها سرمدية لا يتصور فناؤها<sup>(١٨٣)</sup>.

إما أن يكون بموت البدن، أو بضد يطرأ عليها، أو بقدره القادر

ويبطل ذلك الغزالي أن النفس تتعدم بموت البدن، فإن البدن ليس محلاً لها، بل هو آلة تستعملها النفس بوساطة القوى التي في البدن، وفساد الآلة لا يوجب فساد مستعمل الآلة، إلا أن يكون حالاً فيها منطبعة، كالنفوس البهيمية، والقوى الجسمانية، ولأن للنفس فعلاً غير مشاركة البدن، وفعلاً بمشاركته، وأن النفوس قبل الأبدان، إن كانت واحدة، فكيف انقسمت ؟

(١٨٣) تهاافت الفلاسفة ص ٢٧٤

وإذا كانت متكثرة فيماذا تكثرت؟ ولم تتكثر بالمواد، ولا بالأماكن ولا بالأزمنة ولا بالصفات، إذ ليس فيها ما يوجب اختلاف الصفة، بخلاف النفوس بعد موت البدن، فإنها تتكثر باختلاف الصفات، عند من يرى بقاءها لأنها استفادت من الأبدان هيئات مختلفة، لا تتماثل نفسان منها، فإن هيئاتها تحصل من الأخلاق، والأخلاق لا تتماثل قط، كما أن الخلق الظاهر لا يتماثل قط، ولو تماثل لاشتبه علينا زيد بعمره.

وإن قوة الوجود للشيء، تكون قبل وجود الشيء، فتكون لغير ذلك الشيء ولا يكون نفس قوة الوجود.

ويقال (أنه بصير بالقوة، أي فيه قوة الإبصار، ومعناه أن الصفة التي لا بد منها في العين، ليصبح الإبصار، موجودة، فإن تأخر الإبصار، فلتأخر شرط آخر، فتكون قوة الإبصار للسواد مثلاً، موجودة للعين قبل إبصار السواد بالفعل، فإن حصل إبصار السواد بالفعل، لم تكن قوة إبصار السواد بالفعل، لم تكن قوة إبصار ذلك السواد موجودة عند وجود ذلك الإبصار، إذ لا يمكن أن يقال: مهما حصل الإبصار، فهو مع كونه موجوداً بالفعل، موجود بالقوة، بل قوة الوجود)<sup>(١٨٤)</sup>

وإذا انعدم الشيء البسيط لكان إمكان العدم قبل العدم حاصلًا لذلك الشيء وهو المراد بالقوة، فيكون إمكان الوجود أيضاً، حاصلًا

---

(١٨٤) تهافت الفلاسفة ص ٢٨٠

لذلك الشيء، فإن ما أمكن عدمه، فليس واجب الوجود، فهو ممكن الوجود، ولا نعني بقوة الوجود، إلا إمكان الوجود، فيؤدي إلى أن يجتمع في الشيء الواحد، قوة وجود نفسه مع حصول وجوده بالفعل، ويكون وجوده بالفعل، هو عين قوة الوجود، وقد بينا أن قوة الإبصار تكون في العين، التي هي غير الإبصار، ولا تكون في نفس الإبصار، إذ يؤدي إلى أن يكون الشيء بالقوة، والفعل، وهما متناقضان، بل مهما كان الشيء بالقوة لم يكن بالفعل، ومهما كان بالفعل لم يكن بالقوة، وفي إثبات قوة العدم للبسيط قبل العدم لإثبات لقوة الوجود، في حال الوجود، وهذا محال.

### المسألة العشرون :

في إبطال إنكارهم لبعث الأجساد، ورد الأرواح إلى الأبدان، ووجود النار الجسمانية، ووجود الجنة وحوار العين، وسائر ما وعد به الناس، وقولهم:

إن كل ذلك أمثلة ضريت لعوام الخلق. لتفهيم ثواب، وعقاب روحانيين، هما أعلى رتبة من الجسمانيين<sup>(١٨٥)</sup>.

وقالوا: إن النفس تبقى بعد الموت بقاء سرمدياً، إما في لذة ولا يحيط الوصف بها لعظمتها، إما في ألم لا يحيط الوصف به لعظمه، ثم

---

(١٨٥) تهاافت الفلاسفة ص٢٨٢

قد يكون ذلك الألم مخلداً، ثم ينمحي على طول الزمان، وتفاوت طبقات الناس في درجات اللذة والألم.

ووجه الحاجة إلى العلم، أن القوة العقلية، غذاؤها ولذاتها في درك المعقولات، كما أن القوة الشهوانية، لذتها في نيل المشتهى والقوة البصرية لذتها في النظر إلى الصور الجميلة، وكذلك سائر القوى.

والنفس الجاهلة في الحياة الدنيا، حقها أن تتألم بفوات لذة النفس، ولكن الاشتغال بالبدن، ينسية نفسه، ويلهيه عن ألمه، كالحائف لا يحس بالألم وكالخدر لا يحس بالنار.

والنفوس المدركة للمعقولات، قد تلتذ بها التذاذاً خفياً، قاصراً عما تقتضيه طباعها، وذلك أيضاً لشواغل البدن وأنس النفس لشهواتها مثل المريض الذي فيه مرارة، ويستشبع الشيء الطيب الحلو، ويستهجن الغذاء.

والنفوس الكاملة بالعلوم، إذا انحطت عنها أعباء البدن وشعواغله بالموت مثلها مثل من عرض عليه الطعم والذوق الطيب وكان عنده عارض من مرض يمنعه من الإدراك، فزال العارض، فأدرك اللذة العظيمة دفعة.

فاللذات العقلية، أشرف من اللذات الجسمانية، فحال الملائكة خير من حال السباع والخنازير من البهائم.

والإنسان أيضاً، قد يؤثر اللذات العقلية، على الجسمية، فإن من يتمكن من غلبة عدوه والشماته به، يهجر في تحصيلها، ملاذ

الأنكحة، والأطعمة، فقد يهجر الأكل طوال النهار أمام لذة غلبة لعبة من الألعاب مع خسة الأمر فيهما.

لذا فإن اللذات العقلية الأخروية، أفضل من اللذات الجسمية الدنيوية وذلك لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "يقول الله تعالى: (أعددت لعبادي الصالحين، ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر) وقال تعالى: ( فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين )<sup>(١٨٦)</sup> وإن ما ورد في الشرع، من الصور الحسية، فالقصد به ضرب الأمثال لقصور الأفهام عن درك هذه اللذات فمثل لهم ما يفهمون، ثم ذكر لهم أن تلك اللذات فوق ما وصف لهم.

فما المانع من تحقيق الجمع بين السعادتين: الروحية والجسمانية. وأن الدليل العقلي على استحالة بعث الأجساد، كما دل على استحالة تلك الصفات على الله تعالى، ولهم فيه مسلكان. الأول: قالوا: تقدير العود إلى الأبدان ثلاثة أقسام:

الإنسان عبارة عن البدن، والحياة هي عرض قائم به فالأنفس والأبدان تتعدم.

مادة البدن تبقى تراباً ومعنى ذلك أن يجمع ويركب على شكل آدمي وتخلق فيه الحياة ابتداءً.

---

(١٨٦) سورة السجدة - الآية ١٧

النفس موجودة، وتبقى بعد الموت، ولكن يرد البدن الأول بجمع تلك الأجزاء بعينها.

وإن جمع جميع أجزائه التي كانت موجودة في جميع عمره، فهو محال.

- إن الإنسان إذا تغذى بلحم إنسان فيتعذر حشرهما مع بعض في مادة واحدة كانت بدنًا للمأكول وصارت بدنًا للأكل.

- وإننا إذا تأملنا ظاهرة التربة للمعمورة، علمت بعد طول الزمان أن ترابها من جثث الموتى، فتتريت وزرعت فيها غرائس وصارت حباً وفاكهة فتناولها الدواب وأصبحت لحماً وتناولناها وأصبحت أبداناً فما من مادة يشار إليها إلا وقد كانت بدنًا لأناس آخرين.

إن مبدأ التناسخ في الإسلام مرفوض، وبالتالي المذهب الذي يوصل إلى التناسخ أيضاً مرفوض.

وأن النفس باقية بعد الموت، وهي جوهر قائم بنفسه، فإن ذلك لا يخالف الشرع بل يدل عليه كما في قوله تعالى: (ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون) (١٨٧)

---

(١٨٧) سورة آل عمران - الآية ١٦٩